"فقط الحقوق بإمكانها وضع حد للأخطاء"

التأثير البعيد المدى للقوانين التي تحكم العمل في الجنس

يوجد العديد من النماذج القانونية التي تنظم العمل في الجنس في أنحاء العالم. وهي إما قوانين تحترم حقوق العاملين في الجنس ولكنها موجودة في عدد قليل جدا من الدول، وإما قوانين تفرض مستويات من العقوبة والقمع وتؤدي إلى عواقب مدمرة للعاملين في الجنس وأسرهم وللمجتمع بشكل عام. ولسوء الحظ فإن النموذج الثاني من هذه القوانين هو الأكثر شيوعا في معظم دول العالم.

النماذج القانونية المختلفة للعمل في الجنس:

		أمثلة
1 تجريم كلي	كل ماهو متعلق ببيع وشراء الجنس وممنوع منظمات العمل في الجنس محظورة	في أفريقيا الجنوبية و سريلانكا
2 تجريم جزئي	تنظيم العمل في الجنس محظور، بما فيه العمل مع الآخرين أو إدارة بيوت بغاء أو إشراك طرف ثالث أو تقديم الخدمات.	في الهند و المملكة المتحدة (باستثناء أيرلندا الشمالية)
3 تجريم	تفرض القوانين عقوبات على العاملين الذين يعملون سوية في الجنس (بموجب قوانين الطرف الثالث)، وأي جانب من جوانب المشاركة كطرف ثالث* في تجارة الجنس وعمليات شراء الجنس. ويشار أيضا إلية بنموذج مشتري الجنس أو نموذج الطلب النهائي أو نموذج نوردك.	في السويد و صربيا
4 نماذج تشريعية	يعد بيع الجنس قانونيا في النماذج المرخصة و/أو في المناطق المضبوطة، وغالبا مايفرض فيه استخدام الواقي الجنسي أو إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا أو التسجيل.	في هولندا و المكسيك
5 منع التجريم الكلي	منع تجريم كافة جوانب عمل البالغين في الجنس، ولكن القانون يفرض استخدام الواقي الجنسي في بعض المناطق.	في نيوزيلندا و بعض الولايات في أستراليا

"مصدر هذا الجدول هو Platt et al (2018)"

*الطرف الثالث هو أي شخص يوفر خدمات العمل في الجنس (مثل أصحاب بيوت البغاء ومديريها و مالكيها، إلى آخره)

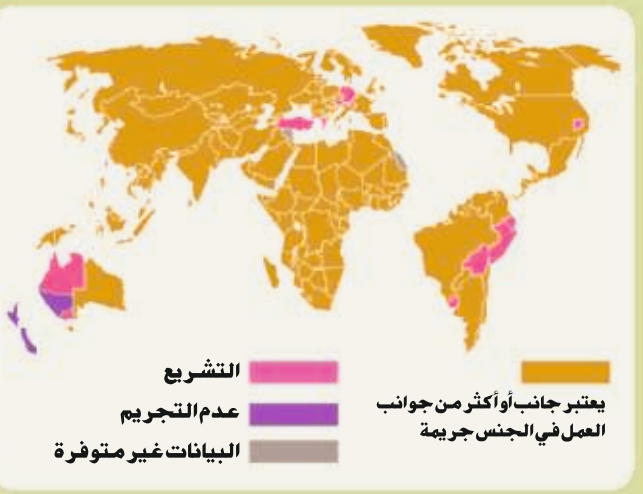

مخاطر التجريم

تعتبر معظم دول العالم بعض جوانب العمل في الجنس جريمة، وفي مثل هذه الحالات يقمع القانون العاملين في الجنس بموجب قانون الجرائم والتشريعات المحلية والممارسات التأديبية لتطبيق القانون.

عواقب تجريم أي جانب من جوانب العمل في الجنس:

- **يحول العاملين في الجنس إلى مجرمين** ويعرضهم إلى سلسلة من الإهانات والعقوبات والمضايقة والإبتزاز وتقويض الحقوق، وهذا يزيد الخوف لدي العاملين في الجنس من السلطات، وهذا يعني بأن العاملين في الجنس لن يبلغوا عن الجرائم ولن يطلبوا المساعدة ولن يحصلوا على الخدمات.
- **لا يقدم القانون الحماية للعاملين في المجال الجنسي**، فعلى سبيل المثال يتم طرد عاملي الجنس الذين يريدون أن يبلغوا السلطات عن محاولة اغتصاب على خلفية الإعتقاد بأنه لا يمكن اغتصاب العاملين في مجال الجنس أو لأن عمال الجنس لا يستحقون الحصول على الخدمات الإجتماعية أو العدالة.
- **يعزز فكرة وصمة العار المربوطة بالعمل في الجنس** ويشرع المعاملة المتحيزة والسيئة والقائمة على أساس التمييز في معاملة العاملين في الجنس وزبائنهم.

"يزيد التجريم، بما في ذلك تجريم الزبائن وأفراد الطرف الثالث، من قمع رجال الشرطة للعاملين في الجنس ويسمح بالتمييز في معاملتهم في ما يتعلق بالحصول على الخدمات كما يغذي كل أشكال وصمة العار. وهذا ينتج عنه ضرر بالغ وخطير يلحق بالعاملين في الجنس، وهذا الضرر يشمل استخدام العنف ضدهم ومنعهم من الوصول إلى العدالة." الشبكة العالمية لمشاريع العمل في الجنس

- **يجعل العاملين في الجنس لديهم سجل جنائي** وهذا يقف عائقا أمام حصولهم على فرص عمل أخرى أو خدمات.
- **العاملون في الجنس مستثنون من الإستفادة من القوانين الموضوعة لحماية العاملين** مثل قوانين الصحة والأمان وقانون العمل والفوائد المقدمة للعاطلين عن العمل وهذا الأن العمل في الجنس لا يعد أحد أشكال العمل.
- **يجعل العمل في الجنس غير آمن** وذلك لأن ممارسات تطبيق القانون مثل استخدام "الواقي الجنسي كدليل" على العمل في الجنس تعني بأن العاملين في الجنس وزبائنهم لا يحملون عادة واقيات جنسية وهذه يزيد خطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية) وضعف الصحة.

هل يجعل نموذج "الطلب النهائي" العاملين في الجنس يتمتعون بأمان أكثر؟

يعتقد مؤيدوا القوانين التي تجرم زبائن ومديري ومالكي بيوت البغاء وتستثني العاملين في الجنس بأن هذا النموذج من شأنه أن يساعد العاملين في الجنس وذلك بحمايتهم من العنف ومعاقبة أولئك الذين يستغلون النساء من خلال تقديم خدمات بيع الجنس. ولكن أظهرت الأبحاث بأن أي شكل من أشكال التجريم يجعل العمل في الجنس غير آمن وله عواقب وخيمة على العاملين في الجنس. حتى التجريم الجزئي—مثل نموذج الطلب النهائي—يوازي الأذى الذي يسببه التجريم الكلي ويجعل العاملين في الجنس عرضة للعنف والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشجع هذا النوذج أيضا الخلط بين العمل في الجنس والإتجار من خلال اقتراح أن كل العمل في الجنس هو عبارة عن عنف ضد المرأة وهذا يزيد وصمة العار التي تنسب إلى العمل في الجنس.

"لم يكن بإمكانهم سن قانون أفضل ليجعل الأمر أقل أمانا حتى لو استمروا في المحاولة لسنوات! (وفقا لنموذج الطلب النهائي) وهذا يعني أنه عليك أن تختبئ وأن لا تتحدث مع رجل ولا يتم مناقشة ماترغب فعله ولا لأية مدة. حيث يجب أن تحدث المفاوضات لاحقا وهذا دائما يجعل الأمر أكثر رعبا"—عاملة في الجنس في كندا

القوانين الأخرى المؤذية للعاملين في الجنس

في بعض الدول لا يتم تجريم العمل في الجنس بشكل مباشر أو يقوم عمال الجنس بتقديم خدماتهم في "منطقة محايدة". غالبا وفي مثل هذه الظروف يقوم المسؤولون عن تطبيق القانون بإستهداف ومعاقبة عمال الجنس بموجب قوانين وسياسات أخرى غير قانون الجنايات. لهذه القوانين أيضا أثرها السلبي على العاملين في الجنس. تتضمن الأمثلة على هذه القوانين:

قوانين الصحة العامة التي تجبر العاملين في الجنس على إجراء اختبارات الأمراض المنقولة جنسيا. مثل هذه القوانين تهدد حقوق العاملين في الجنس وخاصة حقهوقهم بالخصوصية وحرمة الجسد وتقلل إمكانية حصول العاملين في الجنس من المهاجرين غير المسجلين على الخدمات الصحية.

قوانين الأخلاقيات العامة والنظام العام التي تركز على "التشرد" و"التسكع" و"السلوكيات المعادية للمجتمع" و"الأفعال الفاحشة"، وتستخدم مثل هذه القوانين لمضايقة ومعاقبة واضطهاد العاملين في الجنس.

التقاليد والأعراف والقوانين الدينية التي تتضمن محاظير واسعة وتأديبية لحالات البغاء والعلاقات بين الأفراد من نفس الجنس والتي تنطبق على العاملين في الجنس.

قوانين الهجرة التي تنظم تنقل الأفراد وتحركهم واستراتيجيات حياتهم والتي تستخدم للتحكم بالعاملين في الجنس واستهدافهم.

قوانين كره المثليين التي تستهدف مجتمع المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا. هذه القوانين تميز المعاملة بين الأفراد على أساس الميول والهوية الجنسية ولها تأثير على الأفراد ذوي عدم التطابق الجنسي العاملين في الجنس.

القوانين العالمية البالية مثل "ميثاق الأمم المتحدة لقمع المتاجرة بالأفراد والإستغلال الجنسي للآخرين" (1949) والتعبير المبهم في "ميثاق إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء" (1979)، التي يتم توظيفها من قبل الناشطين المناهضين لحقوق العاملين في الجنس لمجادلة على أنه يجب متابعة اعتبار العمل في الجنس جريمة.

القانون كأداة لتحقيق العدالة الإجتماعية: منع تجريم العمل في الجنس

لدى القانون القدرة على إعادة النظر بالأذى السابق وأن تضمن كرامة المجموعات المهمشة وأن يحقق التغيير الإيجابي في المجتمع. يتطلب تحقيق العدالة الإجتماعية في مجال العمل الجنسي أن يتم اعتبار العمل في الجنس كأحد أنواع العمل والإعتراف به قانونيا. وهذا يعني إبطال القوانين المدنية والجنائية التي تستخدم ضد العمل في الجنس أو التي تنزل عقوبات بعمال الجنس، وإدراج العمل في الجنس ضمن إطارات العمل الملائمة. وهذا سيساعد في التاكيد على أن التعامل مع العمل في الجنس سيكون مبنيا على أساس الحقوق وسيجعل سياق العمل الجنسي أكثر أمانا وسيزيد إمكانية عمال الجنس من الحصول على الخدمات وحماية القانون، مع الحفاظ على كرامتهم وحقوقهم.

تعريف منع التجريم:

"تستخدم بعض جماعات العاملين في الجنسي كلمة منع التجريم **للإشارة إلى غياب القوانين الجنائية** التي تمنع العمل في الجنس أو الأعمال المرتبطة به مثل بيوت البغاء. وتشير الجماعات الأخرى إلى منع التجريم الكامل كجزء من **سلسلة واسعة من عمليات الإصلاح** المطلوبة للإعتراف بحقوق العاملين في الجنس والمجموعات المهمشة الأخرى كجزء من استراتيجية مناهضة التجريم والتي تشمل إلغاء كل أنواع القمع بموجب القانون وليس فقط قانون الجنايات. وهذا يسلط الضوء على حقيقة أنه يتم استخدام الانواع الأخرى من القوانين لتجريم العاملين في الجنس والزبائن والأشخاص من الطرف الثالث والعائلات والشركاء والأصدقاء حتى في حال غياب القوانين المحددة التي تعتبر العمل في الجنس جريمة. ومنها القوانين التي تمنع التشرد أو إزعاج الآخرين أو الأعمال المخلة بالآداب العامة أو تعاطي المخدرات أو القوانين التي تناهض الشذوذ الجنسي أو اللباس الفاحش. سيواصل رجال الشرطة والمسؤولون الحكوميون استخدام مثل هذه القوانين لاستهداف العاملين في الجنس بشكل غير متناسب." الشبكة العالمية لمشاريع العمل في الجنس

References: *Asijiki (2015). "Sex work and the Law: Four possible legal options". Asijiki Fact Sheet.; Global Network of Sex Work Projects (2018) "Rights-Affirming International Policies Relating to Sex Work - The Smart Sex Worker's Guide"; Global Network of Sex Work Projects (2017) "The Impact of Criminalisation on Sex Workers' Vulnerability to HIV and Violence A Community Guide"; Global Network of Sex Work Projects (2017) "Sex Work as Work" Community Guide; Global Network of Sex Work Projects (2014) Briefing Paper#07 "Sex Work And The Law: Understanding Legal Frameworks and the Struggle for Sex Work Law Reforms"; A Krüsi et al (2014) "Criminalisation of Clients: Reproducing Vulnerabilities for Violence and Poor Health among Street-Based Sex Workers in Canada—A Qualitative Study" British Medical Journal Open 4(6); Platt, Lucy et al (2018). "Associations between sex work laws and sex workers' health: A systematic review and meta-analysis of quantitative and qualitative studies". PLoS Medicine 15(12); The Sex Workers' Rights Advocacy Network (SWAN) (2019) "Sex Work Legal Frameworks in Central-Eastern Europe and Central Asia".*